

مشوف

أحمد عثمان

المتضرر يلجأ للقضاء

هذا الأسبوع رأينا الحكومة ووزارة العدل والمحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى في حالة طوارئ متشنجة ضد تشكيل «نادي القضاء» الذي أراد بعض القضاة تشكيله للدفاع عن حقوقهم مثل أي نقابة مهنية بموجب الدستور.. خوف السلطة ليس من «النادي» أو مطالبة القضاة بحقوقهم، الخوف من أن تؤدي هذه الخطوة إلى الدفع نحو «استقلال القضاء» واستقلال القضاء في بلادنا خط أحمر وأبعد من عين الشمس!!! حيث تحول القضاء إلى حصن للفاسدين وساحة يعشعش فيها الفساد وهذا القول ليس قولي ولا دخل لي هذا القول هو قول الراحل الدكتور عبد الكريم الإرياني الذي يحتفظ دائماً بلباقته وتميزه بما يفرض احترامه على الجميع.

في بلاد العالم يهدد المظلومون النافذين بالقضاء وفي بلادنا النافذون والمعتدون هم من يهددون الناس بالقضاء، ينهب الناهبون أراضي الناس ويذهبون إلى القضاء لحبس صاحب الحق بحكم قضائي بتهمة إطالة اللسان وتشويه سمعة هذا الرمز الوطني بدرجة «عميد» أو ذاك الثابت الوطني بدرجة «شيخ» و«المتضرر يلجأ إلى القضاء» وكلمة يرفعها عندنا المعتدون وليس المعتدى عليهم لتميرير جرائمهم والظهور بمظهر الضحية المفترى عليه ثم تزيدهم أن يدعوا «نادي القضاة» يمر دون خلق ودون استنفار حتى اللجنة العليا للانتخابات تعلن النتيجة قبل الفرز وعلى الهواء ثم يصرخ متحدتها الرسمي (المتضرر يلجأ إلى القضاء) يفوز أحدهم في دائرته ويعطى شهادة فوز ويدخل مجلس النواب ويحلف اليمين كعضو للمجلس وبدون حياة يسحب من المجلس ويدخل منافسه كعضو أئبنته لجنة الانتخابات فقط لأنه «حاكم» يجب أن يفوز وقد فاز الأول «المعارض» بفعل الزحمة!! ثم يخرج متحدث اللجنة صارخاً «المتضرر يلجأ للقضاء» هذا هو الصندوق يحكمنا يخطف الصندوق «الحكم» ويحرق ويفوز من يرغب به «الحاكم» ويصرخون جميعاً «المتضرر يلجأ للقضاء» ثم تريدهم أن يتساهلوا لتشكيل رابطة أو نادي قضائي مستقل بما فيه من مخاطر تحرير القضاة والدفع بهم نحو استقلال القضاء... أعتقد أن تشكيل نادي (...) أقرب من تشكيل نادي للقضاة مستقل وفي حالة واحدة فقط يمكن تشكيله بشرط أن يكون على رأسه اللجنة الأمنية أو مجلس الدفاع أو ما شابه على أن يكون القادة العسكريون بدرجة «رمز» والمشائخ والنافذون بدرجة «ثابت» أعضاء دائمين لكل واحد منهم حق «الفيثو» والمتضرر يلجأ للقضاء أو نادي القضاة الديمقراطي المستقل!!!

اختتام مؤتمر الرياض دون قرارات ملموسة والحكومة تفشل في إقناع المانحين

وقد لوحظ في المؤتمر عدم خروجه ببيان ختامي للتعاون عبدالرحمن العطية عن المشاركة في الاجتماعات، وغياب التمثيل عالي المستوى من دول المجلس، والدول المانحة، ما جعل المؤتمر يخرج بنتائج أقل من التوقعات المأمولة.

وكان مؤتمر لندن انعقد السبت الفائت ولمدة يومين في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج بالعاصمة السعودية الرياض، وشاركت الحكومة اليمنية فيه بوفد حكومي يرأسه نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية عبد الكريم إسماعيل الأرحبي، بهدف مراجعة التقدم المحرز في إطار تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية التي سبق الاتفاق على تمويلها، وإجراء حوار صريح وشامل لتذليل الصعوبات والعوائق التي تواجه التنفيذ.



العطية



الأرحبي

ويأتي حديث الأرحبي في محاولة لتبرير فشل الحكومة في استيعاب مخصصات المانحين، بعدما كانت الدول المانحة ومنها دول الخليج قالت في أوقات سابقة إن اليمن لم تستوعب سوى 20% من إجمالي 5 مليارات دولار خصصت لها في مؤتمر لندن عام 2006.

بأهمية بذل مزيد من الجهود والتمويلات لدعم التنمية في اليمن. ويبدو أن قرار التأجيل دفع نائب رئيس الوزراء اليمني عبد الكريم الأرحبي خلال اجتماعات المانحين في الرياض إلى انتقاد ما أسماها «بيروقراطية دول مانحة، لا تتدفق تعهداتها إلا بعد وقت طويل»، وذلك في معرض حديثه عن التزامات الدول المانحة بدعم اليمن بمبلغ قرابة 5 مليار دولار أثناء مؤتمر لندن 2006، وقال الأرحبي «إن هناك من يحاول الربط بين بطء تخصيص الأموال لمشاريع التنمية في اليمن، وطريقة إدارة حكومة الرئيس علي عبدالله صالح لتلك الأموال». وأضاف «هناك بعض الإجراءات البيروقراطية الطويلة التي تعوق استخدام هذه الموارد من بعض المانحين».

على غير ما كان متوقفاً بالنسبة للحكومة، اختتم مؤتمر الدول المانحة لليمن في الرياض الأحد الفائت دون اتخاذ قرارات ملموسة، حيث ركز على البحث عن حلول للإسراع بتفعيل التعهدات السابقة. وبحث ممثلون عن دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من المنظمات المالية الدولية في المؤتمر مع المسؤولين اليمنيين الأسباب الكامنة خلف تدهور الاقتصاد اليمني بعد أربع سنوات من تقديم وعود بدفع 4.7 مليار دولار لليمن، وأسباب عدم حصول اليمن إلا على أقل من عشر هذه المبالغ. وأجل المؤتمر مناقشة مطالب اليمن بأكثر من 40 مليار دولار من مؤتمر مجموعة أصدقاء اليمن، الأمر الذي اعتبره مراقبون دليلاً واضحاً على عدم قدرة الحكومة على إقناع المانحين، لاسيما دول مجلس التعاون،

نواب ينتقدون محاولات الحاكم تحريف اتفاق فبراير والانتفاف عليه

المشرك: الأغلبية التي يتشدد بها المؤتمر انتهت مشروعيتها

المؤتمر والمشاركين بهدف وجود أرضية مشتركة لاستئناف التواصل بين الطرفين. إلى ذلك دعا الناطق باسم أحزاب اللقاء المشترك محمد النعيمي المؤتمر الشعبي العام إلى احترام وعي الشعب وذاكرته والابتعاد عن التأويلات ومحاولات قلب الحقائق هروباً من المسؤولية في مواجهة الأزمات الوطنية. وقال النعيمي في تصريح له «الصحوة» بأن قيادات المشترك لن تتساق إلى التصريحات والمقالات اللامسئولة ولا إلى تلك الترهات والتأويلات التي دأب عليها قيادات في الحزب الحاكم بصورة أصبحت أقرب إلى الوظيفة اليومية لبعض قيادات المؤتمر والتي لم تعد تجيد سوى الشتائم والبذاءات. وأضاف النعيمي إن كل ما بات يصدر عن سلطان البركاني الأمين المساعد للمؤتمر لم يعد مستغرباً من شخص لا يجيد سوى القبح والردح، وكأن المؤتمر الحاكم لم يعد ينقصه سوى وظيفة تعنى بالشتائم والبذاءات لتوكل للبركاني الذي لا يجيد سواها.

وأكد الناطق باسم المشترك بأن تصرفات السلطة وتصريحات بعض قياداتها ليست سوى تأكيد على سياسة التآزيم ذلك النهج الذي أدت عليه السلطة هروباً من مشروع الحوار الحقيقي وتنصلاً عن مواجهة ما أنتجته سياساتها الفاشلة من أزمات باتت تهدد وحدة الوطن وأمنه واستقراره. وقال إن الأغلبية التي لا يزال يتشدد بها البعض انتهت مشروعيتها الدستورية في إبريل 2009م، مؤكداً في هذا السياق بأنه لم يعد هناك من مشروعية دستورية لكل مؤسسات الدولة بغير اتفاق فبراير والتوافق السياسي. وجدد النعيمي تمسك المشترك بالحوار الذي لا يستثنى أحداً كمبرح وحيد لحل أزمات اليمن، وإتقاده من الحروب ومشاريع التفتيت المحدقة بالبلاد بفعل السياسات والممارسات الخاطئة للسلطة وحزبها الحاكم.



العتواني



محمود



النعيمي



عشال

العربي الاشتراكي - في تصريح له «الصحوة نت» أن يكون قد اشترط جلوس الرئيس علي عبدالله صالح كطرف رئيسي في أي حوار للحزب الحاكم مع أحزاب المشترك. وقال محمود إن ما نسب له في (الأضواء نت) لا أساس له من الصحة، وأكد محمود بأنه على تواصل مع الدكتور عبد الكريم الإرياني، مستشار رئيس الجمهورية على خلفية جهود الوفد السوري برئاسة الرفيق عبدالله الأحمر الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي في تقريب وجهات النظر بين

انتقد نواب اللقاء المشترك الثلاثاء الماضي محاولات رئيس كتلة الحزب الحاكم تحريف اتفاق فبراير والانتفاف عليه والاستقواء بالأغلبية.

وفند النائب سلطان العتواني، رئيس الحزب الوحدوي الناصري، ادعاءات البركاني بأن البرلمان هو من تبني التعديل الدستوري بالتمديد للبرلمان لسنتين إضافيتين لإنجاز اتفاق فبراير بين المؤتمر والمشاركين. وقال العتواني: اتفاق فبراير تم بين القوى السياسية ونقلت اتفاقها إلى كتلة البرلمانية التي أقرت ما توصلت إليه الأحزاب، والكتلة البرلمانية ليست هي التي تبنت هذا الاتفاق بحسب ادعاءات البركاني. وأكد العتواني أن الأحزاب ليست هي من تنكرت لاتفاق فبراير وإنما هو من يملك السلطة والإخوة في المؤتمر الشعبي العام.

النائب المستقل صخر الوجيه أكد ما ذهب إليه العتواني من أن اتفاق فبراير المكون من ثلاث نقاط لم يوافق عليه البرلمان إلا بعد اتفاق الأحزاب. وقال: اتفاق فبراير اتفاق سياسي بين قوى سياسية وعلى الإخوة في كتلة المؤتمر الشعبي العام وكتلة اللقاء المشترك أن يكونوا موضوعيين في هذا الجانب. النائب الإصلاحية علي عشال قال: «البركاني يريد تسجيل أهداف في المجلس، لكنها للأسف أهداف تأتي في حالات تسلسل». مضيفاً أغلبية المجلس يمكنها تمرير أي شيء، أما تصوير أن الكتلة البرلمانية تعرقل التوافق، فأقول له ذلك من شأن القوى السياسية.

من جهته قال النائب عبد الله العديني إن سلطان البركاني يفتعل قضايا غير صحيحة ومن ثم يدافع عنها حتى يصدق نفسه وهو يعلم أن الكتلة البرلمانية لم تتبن الاتفاق وأن هذه الكتلة تابعة لأحزابها.

وأضاف: مهمتنا في الكتلة البرلمانية أن نضغط على أحزابنا كي تجلس للحوار.

وفي ذات السياق نفى الدكتور عبد الوهاب محمود - رئيس المجلس الأعلى للقاء المشترك، الأمين العام لحزب البعث

في خامس تدخلاته خلال شهرين فقط

البنك المركزي يضخ 100 مليون دولار إلى البنوك وأسواق الصرافة

محمد السامعي

نتيجة للتراجع المستمر للعملة اليمنية أمام الدولار، قام البنك المركزي اليمني برفد سوق الصرافة المحلية يوم الاثنين الماضي 100 مليون دولار لتغطية احتياجات البنوك التجارية وشركات الصرافة من العملة الأجنبية.

وبعد أن قام البنك المركزي بهذا التدخل في محاولة تثبيت سعر صرف الريال أمام الدولار تكون هذه المرة هي الخامسة خلال شهرين ليرتفع إجمالي ما ضخه البنك منذ بداية العام الجاري إلى 595 مليون دولار. ورغم ضخ مئات الملايين من الدولارات هذا العام؛ إلا أن متعاملين وصيارفة قالوا: إن ضخ البنك لهذا المبلغ أدى إلى تراجع طفيف ليس إلا - في سعر الريال.

حيث إن قيمة الدولار مقابل الريال وصل يوم الاثنين الماضي في عملية الشراء إلى 215 ريالاً للدول الواحد فيما بلغ سعر البيع 215.5 ريالاً للدولار.

وكان سعر بيع الدولار بلغ في تعاملات يوم الأحد الماضي 216 ريالاً للبيع و215.5 ريالاً للشراء.

للمرة الثالثة «يمن نت» تحجب

موقع المصدر أون لاين



تعرض موقع المصدر أون لاين للحجب للمرة الثالثة بعد استحداثه لرابط جديد عقب حجب الرابط الأول. وقال ياسر العرامي مدير الموقع في تصريح صحفي بأن الموقع تعرض للحجب بعد ظهر الاثنين، من قبل الجهة المزودة لخدمة الإنترنت في اليمن «يمن نت» بدون معرفة الأسباب التي أدت إلى الحجب. وكانت «يمن نت» قد حجبت الرابط الرسمي للموقع في 10 فبراير الماضي للمرة الثانية وأشارت إدارة تحرير الموقع في بيان لها أنها تواصلت مع وزارة الاتصالات وشركة يمن نت وجهات أمنية في محاولة لمعرفة أسباب ما يتعرض لها الموقع وللمطالبة برفع الحجب عنه ولكن دون جدوى، حيث لم تبد تلك الجهات أي تجاوب، في الوقت الذي اعترفت «يمن نت» بحجبه، لكنها أرجعت ذلك إلى توجيهات أمنية.

وفي الوقت الذي جددت إدارة تحرير الموقع مطالبتها للجهات المختصة برفع الحجب عن الموقع، أعلنت عن اعتزامها رفع دعوى قضائية ضد يمن نت باعتبارها الشركة المسؤولة قانوناً عن حجب المواقع والمزودة لخدمة الإنترنت في اليمن.

بعد أن تراجعت عمليات تهريب الأطفال العام الماضي كشف عملية تهريب 16 طفلاً إلى السعودية

بعد أن أكدت الحكومة اليمنية العام الماضي تراجع حركة تهريب الأطفال اليمنيين إلى السعودية عما كانت عليه في السنوات الأخيرة كشفت الأجهزة الأمنية الاثنين الماضي في منطقة حرض الحدودية عملية تهريب 16 طفلاً يمنيًا من الأراضي السعودية إلى داخل اليمن. وقالت الأجهزة الأمنية مركز الإعلام الأمني إن الأطفال الـ 16 جرى إخفاءهم في شحنة دقيق نقلت علي قاطرات قادمة من السعودية عبر البر إلى جمرح حرض.

موضحة أن الأطفال الـ 16 تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 15 عاماً، جرى تهريبهم إلى السعودية في فترة سابقة ليتم إعادتهم إلى اليمن بالطريقة نفسها مع شحنة دقيق قادمة من السعودية. وأشارت الأجهزة الأمنية أنها تحفظت على الأطفال في مركز لحماية الأطفال بمديرية حرض فيما فتحت تحقيقاً في الحادثة لكشف ملابساتها.